لدغة

الإعلامى و«المحرر الأمنى» الكبيير اعتذر على الهوا للنائب والمخرج «الأكبر» بعد تدخل سيادة المشتشار.. بل وتحول للدفاع عنه بعد واقعة الصور.. حرام عليكم ولا داعى للأفلام الهندية.. وفرش الملاية لبعض «عمال على بطال»!

كوبرا

وجه بأهمية مواصلة الحكومة للإصلاح الاقتصادي وتخفيض عجز الموازنة ومعالجة الخلل بميزان المدفوعات

السيسي يؤكد أهمية إنجاز مشروعات تطوير الموانئ

القاهرة ـ أ.ش.أ: أكد الرئيس عبدالفتاح السيسي أهمية إنجاز مشروعات تطوير الموانئ المصرية لاسيما الموانئ الستة ذات الصلة بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس بما يساهم في توفير متطلبات التنمية في مصر والشرق الأوسط خلال العشرين عاما المقبلة وتأهيل الموانئ المصرية لتتناسب مع الموقع الاستراتيجي المتميز لمصر الذي يؤهلها لزيادة حجم الصناعات والخدمات اللوجستية بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بقناة السويس.

جاء ذلك خلال اجتماع الرئيس عبدالفتاح السيسي بكل من د.أحمد درويش رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس واللواء كامل الوزير رئيس الهيئة الهندسية وم.هشام أبو سنة رئيس هيئة موانئ البحر الأحمر.

وصرح السفير علاء يوسف المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية بأنه تم أثناء الاجتماع عرض المخطط العام لتطوير وتوسعة ميناءي السخنة والأدبية وذلك في إطار خطة تطوير عدة موانئ لتتكامل مع المنطقة الاقتصادية الخاصة لقناة السويس والخطة العامة للدولة لتطوير ورفع كفاءة الموانئ بالتنسيق مع هيئة قناة السويس وبما يستوعب الزيادة المتوقعة في حجم الأعمال بتلك الموانئ عقب إتمام مشروع التنمية بمنطقة قناة السويس والذي سيشتمل على إقامة عدة مناطق صناعية تساهم في النهوض بصناعات المنتجات البترولية والزيوت المعدنية والمنتجات الكيميائية، بالإضافة إلى مراكز لتقديم الخدمات اللوجستية للسفن، وتأهيل الموانئ لاستقبال ناقلات الغاز الطبيعي المسال العملاقة، وإعادة ضخها في الشبكة القومية للغازات لتوفير احتياجات مصر من الغاز سواء للمنازل أو لمحطات إنتاج الكهرباء.

من جهة اخرى، اجتمع السيسي مع م.شريف إسماعيل رئيس مجلس الوزراء، ود.سحر نصر وزيرة التعاون الدولي، وم.طارق قابيل وزير التجارة والصناعة. وصرح السفير علاء يوسف المتحدث بأن وزير التجارة والصناعة قدم تقريرا عن أعمال المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية المنعقد في نيروبي، حيث أشار إلى أن مصر أكدت خلال المفاوضات على ضرورة معالجة الاختلالات الحالية في اتفاق الزراعة والتي تؤثر بالسلب على تنافسية صادرات الدول النامية.

كما استعرضت وزيرة التعاون الدولي خلال الاجتماع اتفاقية القرض التي سيتم التوقيع عليها مع البنك الدولي، والتي ستحصل بموجبه مصر على مليار دولار، كشريحة أولى من قرض قيمته 3 مليارات دولار بفائدة أقل من 2٪، وبفترة سماح 5 سنوات، وفترة سداد 35 سنة، وسيوجه القرض لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة، ولتنفيذ المشروعات التنموية، ولدعم القطاع الخاص. وقد وجه السيسي خلال الاجتماع بأهمية مواصلة الحكومة لإجراءات الإصلاح الاقتصادي بما يساهم في تخفيض عجز الموازنة، وزيادة إيرادات الدولة، ومعالجة الخلل بميزان المدفوعات. وأشار إلى ضرورة إيلاء الاهتمام اللازم لتنمية محافظات الصعيد وإقامة مشروعات قومية بها لتلبية احتياجات تلك المحافظات وتوفير فرص عمل جديدة.

كما أكد الرئيس على أهمية تعظيم الاستفادة من التمويل الدولي وإنشاء مناطق صناعية جديدة، مشيرا إلى أهمية أن تؤدي جهود الدولة لتعبئة الموارد المالية إلى تنفيذ مشروعات ذات أولوية للمواطن تساعد على تحسين مستوى المعيشة ورفع كفاءة ما تقدمه الدولة من خدمات.

الرئيس عبدالفتاح السيسي خلال استقباله د.أحمد درويش واللواء كامل الوزير وم.هشام أبو سنة

نواب يطالبون بزيادة ولاية الرئيس إلى 6 سنوات

في أول تحرك من قبل نواب تحالف «دعم الدولة المصرية»، يستعد 220 نائبا للتقدم بطلب لتعديل بعض مواد الدستور، خاصة فيما يتعلق بالمدة الرئاسية، من أجل زيادتها لتكون 6 سنوات بدلا من 4 سنوات، وذلك في أولى جلسات انعقاد البرلمان الجديد.

وتنص المادة 140 من الدستور «على أنه ينتخب رئيس الجمهورية لمدة أربع سنوات ميلادية، تبدأ من اليوم التالي لانتهاء مدة سلفه، ولا تجوز إعادة انتخابه إلا لمرة واحدة».

وكشف مقرر ائتلاف «دعم الدولة المصرية» اللواء سامح سيف اليزل في تصريحات إعلامية له، أن هناك إمكانية للنقاش حول تعديل بعض مواد الدستور، ومنها بحث مطالب بعض النواب بزيادة مدة الرئاسة إلى 6 أعوام بدلا من 4 فقط.

وأضاف أن الدستور لم يطبق بعد بشكل كامل، وزيادة مدة الرئاسة قام بعد النواب بالترويج لها، حيث قال عضو مجلس النواب توفيق عكاشة: «إن الدستور فيه الكثير من المواد التي تحتاج تعديلا، ومنها المادة المتعلقة بمدة رئيس الجمهورية، مشددا على ضرورة تعديلها لتصبح فترتين متتاليتين، مدة كل فترة منهما 6 سنوات بدلا من أربع سنوات».

من جانبه، يرى د.رمضان بطيخ، أستاذ القانون والدستور، أن مصر تمر بظروف استثنائية، ومن الصعب جدا تنفيذ الرئيس السيسي لوعوده الانتخابية خلال فترة رئاسته الأولى، المقدرة بأربع سنوات، حتى في حال إعادة انتخابه لفترة رئاسية ثانية، فإنه سيكون في حاجة إلى المزيد من الوقت، وبالتالي فإن الضرورة تتطلب حاليا المادة 140 من الدستور التي تنص على أنه «ينتخب رئيس الجمهورية لمدة 4 سنوات ميلادية، تبدأ من اليوم التالي لانتهاء مدة سلفه، ولا تجوز إعادة انتخابه إلا لمرة واحدة»، بحيث يكون التعديل الجديد «ينتخب رئيس الجمهورية لمدة ست سنوات ميلادية، تبدأ من اليوم التالي لانتهاء مدة سلفه، ولا تجوز إعادة انتخابه إلا لمرة واحدة».

وقال الخبير الدستوري: «إنه يرفض إجراء أي تعديل آخر على مواد الدستور، باستثناء تلك المادة، حيث يفضل أن يسعى النواب أولا إلى تشريع قوانين تتوافق مع مواد الدستور، بحيث يجني الشعب المصري فوائد الدستور الحالي، الذي لقي موافقة الغالبية العظمى منه».

وفي السياق عينه، أوضح المستشار محمد سعد، الفقيه الدستوري، أن المادة 226 من الدستور تنص على أنه «في جميع الأحوال لا يجوز تعديل النصوص المتعلقة بإعادة انتخاب رئيس الجمهورية، أو بمبادئ الحرية، أو المساواة، ما لم يكن التعديل متعلقا بالمزيد من الضمانات، وبالتالي فإن زيادة فترة بقاء الرئيس في الحكم غير جائزة دستوريا، ما لم يكن متعلقا بالمزيد من الضمانات، وهو نص موضوع خصيصا لوضع عراقيل تمنع موافقة البرلمان على تعديل فترة الرئاسة.

وقال الفقيه الدستوري لـ «إيلاف»: إن «نواب البرلمان المطالبين بمد فترة الرئاسة يريدون إرباك المشهد السياسي ووضع الرئيس في مأزق دستوري أمام الشعب الذي يؤيده بشدة، ويعيدون إلى الأذهان ما كان يفعله نظام الرئيس السابق حسني مبارك من تكريس البرلمان لمصلحة نظامه».

طيب!!!

بقلم: حسام فتحي

h.fathy@alanba.com.kw
@hossamfathy66

.. ومن الغرب ما يَسُرُ القلب

.. أعتقد أن القائل «لا يأتى من الغرب ما يسر القلب» كان يقصد الغرب الاستعمارى الذى جثم على ثروات بلادنا عقوداً طويلة.. سرق ثرواتها.. وزرع أرضها فتناً وشراكاً.. وأخّر تنميتها، وترك بذوراً نحصد أشواكها حتى اليوم.

أما الغرب الذى اقصده بأنه قد أتانا منه بالأمس ما يسر القلب فهو «ليبيا» الحبيبة، وشعبها الشقيق الذى يحق له أخيرا أن يفرح، فبعد أكثر من عام من المفاوضات العسيرة وصلت الأطراف الليبية «المتفاوضة»، ولن أقول المتناحرة، إلى التوقيع على اتفاق سياسى بامتياز فى مدينة «الصخيرات» بالمملكة المغربية أعلنت خلاله «غالبية» الأطراف عن موافقتها على الشكل الذى اقترحته الأمم المتحدة.

وطبعاً لا يوجد اتفاق سياسى «يرضى جميع الاطراف»، ولاشك ان هناك اعتراضات ومحاولات متواصلة للإفشال، لكن «عدم الاتفاق» فى ظل الظروف الامنية الصعبة التى تعصف بوحدة ليبيا، والمناخ الذى يسود المنطقة يعنى تأكيدا أن البديل لعدم الاتفاق هو «الكارثة».

واعتقد اننا فى مصر نشعر بنفس السعادة التى يشعر بها أشقاؤنا فى ليبيا، فاستمرار الوضع الأمنى المتردى والتناحر بين الفصائل الليبية كان ينعكس سلباً وبشدة علينا فى مصر على أصعدة عدة أهمها الحزن على دماء الاشقاء التى تسال على يد الاشقاء، ثم يأتى بعد ذلك افتقاد الامن وتدفق الاخوة الليبيين ضيوفاً أعزاء على أبناء المحروسة، ليلتحقوا بأشقائنا من فلسطين والعراق واليمن وسوريا والسودان.. الذين وجد الملايين منهم فى مصر المرفأ والأمن والأمان حتى بلغ عددهم قرابة 5 ملايين ضيف.. ولا أقول لاجئ، فهم فى بلادهم وبين أهليهم.

كذلك انعكس الوضع فى ليبيا على الاقتصاد المصرى، فتراجعت الصادرات المصرية، وخسر مئات الآلاف من المصريين العاملين فى ليبيا أعمالهم، ناهيك عن اضطراب الوضع الأمنى على أطول حدود مشتركة لمصر، والبالغة أكثر من ألف كيلو متر مع ليبيا، استنزفت الكثير من الجهد والمال «لضبطها» ومنع تسلل «المخربين» عبرها.

والمهم الآن أن نتعامل فى مصر مع الوضع الجديد والمتمثل فى تشكيل حكومة الوحدة الوطنية التوافقية، واعتماد برلمان «طبرق» كهيئة تشريعية، وتأسيس مجلس أعلى للدولة الليبية، ونسعى إلى إعادة العلاقات الى المستوى الطبيعى لها، ونتحرك على جميع الأصعدة للمشاركة فى إعادة التعمير لما دمرته مرحلة «الفوضى الأمنية التى غرقت فيها ليبيا منذ الإطاحة بالقذافى وحتى الآن»، وأن يتم تجاوز جميع عوامل التوتر التى «سممت» أجواء العلاقات التاريخية بين الشقيقتين.

وحفظ الله مصر وليبيا وأهلهما من كل سوء.

ياسين وبهية

وزير التعليم العالى بيقول: المستشفيات فى مصر أفضل من بريطانيا.

يا سلام إنت ما سمعتش بوزير البترول اللى بيقول: أزمة البنزين إيحاء نفسى!!

نكشة

ضباط بمباحث المحلة يلتقطون صورة «سيلفى» مع مسجل خطر بعد القبض عليه! فعلا تطبيق عملى لمقولة «الشرطة فى خدمة الشعب» و«مش هنحرم حد من أى حاجة حتى السيلفى»!

خرابيش

عجيب أمر النائب اللى خرج علينا معترضا على عدم قبول «ابوتريكة» لمبلغ مشاركته بمباراة افتتاح ستاد جابر البالغة 50 ألف يورو وقال: لو كنت وطنى كنت اتبرعت بيهم لمصر.. التعليق لكم!

حركة تنقلات كبيرة بـ«الداخلية» قبل 25 يناير

القاهرة ـ أ.ش.أ: أصدر وزير الداخلية اللواء مجدي عبد الغفار حركة تنقلات وترقيات غير متوقعة، مساء امس الاول، حرص من خلالها على ضخ دماء جديدة بأهم المناصب القيادية بالوزارة، والتي جاء من أهمها تغيير مساعد الوزير للأمن الوطني، والدفع باللواء محمود شعراوي ليتولى منصب مساعد وزير الداخلية للأمن الوطني.

وجاءت الحركة لتشمل تصعيد أبرز 4 قيادات بقطاع الأمن الوطني ليتولوا المناصب القيادية في الوزارة، حيث تم نقل اللواء صلاح حجازي مساعد وزير الأمن الوطني، والذي تولى المنصب منذ شهور قليلة، عقب تولى اللواء مجدي عبد الغفار منصب وزيرا للداخلية، ليتم نقله ليشغل منصب مساعد الوزير للأمن الاقتصادي خلفا للواء أسامة الصغير الذي يخرج إلى المعاش خلال الأيام القليلة المقبلة عقب بلوغه سن الستين.

وشملت الحركة ترقية اللواء هشام البستاوي نائب رئيس قطاع الأمن الوطني، ليشغل منصب مساعد الوزير لقطاع المنافذ، والذي يعد من بين أهم المناصب بالوزارة نظرا لكونه يتولى مسؤولية حماية المنافذ الشرعية للبلاد، والذي يولي وزير الداخلية اهتماما كبيرا بحماية المنافذ الشرعية للبلاد.

كما تم تصعيد اللواء محمود يسري مساعد وزير الداخلية ليشغل منصب مساعد وزير الداخلية للأمن نظرا لكفاءته وخبرته الطويلة في العمل بالأمن العام.

كما تم تصعيد اللواء محمود الشعراوي نائب مدير الأمن الوطني والذي كان يتولى مسؤولية القطاع المتطرف بالجهاز بعد أدائه المشرف بالقطاع ونجاحه وفريقه في الكشف عن أخطر الخلايا الإرهابية المتطرفة خلال الفترة الماضية، والعمل على القبض على أخطر العناصر الإرهابية التي كان من شأنها زعزعة الاستقرار خلال الفترة الماضية، حتى يشغل منصب مساعد لوزير الداخلية لقطاع الأمن الوطني، والذي يعد تتويجا لنجاحاته الأمنية خلال الفترة الماضية.

كما شملت الحركة تصعيد اللواء محمود الجميلي نائب مدير قطاع الأمن الوطني، ليشغل منصب مدير لأمن الإسكندرية، وتصعيد اللواء محمد جاد من المكتب الفني لوزير الداخلية، ليتولى منصب مساعد لوزير الداخلية لشؤون الضباط، خلفا للواء أيمن جاد مساعد وزير الداخلية لشؤون الضباط، والذي تمت ترقيته ليشغل منصب مساعد لوزير الداخلية لقطاع الشؤون المالية.

وشملت الحركة ترقية اللواء سيد جاد الحق مساعد وزير الداخلية مدير المباحث الجنائية بالوزارة، ليشغل منصب مساعد لوزير الداخلية لقطاع مصلحة الأمن العام، خلفا للواء كمال الدالي الذي خرج إلى المعاش منذ أيام عقب بلوغه سن الستين، وذلك نظرا لكفاءة جاد الحق في مجال العمل الميداني وخبرته في العمل بقطاع الأمن العام لسنوات طويلة، بالإضافة إلى تصعيد اللواء محمد البهجي ليتولى منصب مساعد وزير الداخلية لقطاع التخطيط، ونقل اللواء أحمد حجازي من مصب مدير أمن الإسكندرية لتولى منصب مساعد وزير الداخلية مديرا لأمن الجيزة خلفا للواء طارق نصر الذي يبلغ سن المعاش خلال الأيام القليلة المقبلة.

كما ضمت الحركة ترقية اللواء طارق الأعصر مساعد وزير الداخلية لمباحث الأموال العامة، ليتولى منصب مساعد وزير الداخلية لقطاع التهرب الضريبي، عقب إدارته ملف الأموال العامة باقتدار وتحقيقه نجاحات وضربات قوية خلال فترة توليه المنصب، واللواء محمود العشيري مدير الإدارة العامة لشرطة التموين ليتولى منصب مدير أمن بني سويف، وترقية اللواء مجدي عبد العال من منصب مدير الإدارة العامة لمباحث الجيزة، ليتولى منصب مدير أمن السويس.

مرصد الإفتاء يكشف إستراتيجية جديدة لـ«داعش ـ سيناء»

القاهرة ـ العربية.نت: حذر مرصد الفتاوى الشاذة والتكفيرية التابع لدار الإفتاء المصرية من استخدام تنظيم ولاية سيناء التابع لـ«داعش الإرهابي» لبعض عناصره المحلية في سيناء (أهالي سيناء) كوقود بشرية في مواجهة قوات الأمن والجيش، وتوظيفهم بشكل كبير لتحقيق استراتيجية «النكاية والإنهاك» التي ينتهجها التنظيم. وأضاف المرصد في بيان له امس، ان تنظيم داعش يحاول تشتيت جهود قوات الأمن والجيش الرامية إلى القضاء على بؤر التطرف والإرهاب بسيناء. وشرح المرصد استراتيجية «النكاية والإنهاك» التي لجأ إليها التنظيم مؤخرا، وقال إنها تتطلب الكثير من العناصر المسلحة المنضوية تحت لواء التنظيم، والتي تعمل على تشتيت جهود مكافحة الإرهاب والتطرف، وإنهاك القوات المسلحة والأجهزة الأمنية المعنية بذلك، والعمل على زيادة مناطق الاضطراب والعمليات من خلال الانتشار السريع على مساحات واسعة من الأرض، والتنقل الدائم بين المناطق، ما يتطلب تجنيد أكبر عدد ممكن من العناصر المحلية لهذا الغرض. وتابع المرصد ان الأشهر الماضية شهدت توافد العديد من العناصر الأجنبية التابعة لداعش إلى سيناء، وذلك حسبما أفادت تقارير بحثية متواترة، والتي تحدثت عن توافد ما يقرب من 200 عنصر قتالي من تنظيم داعش في سورية والعراق وليبيا.

نظرية جديدة تفترض بناء «أبوالهول» قبل 800 ألف سنة!

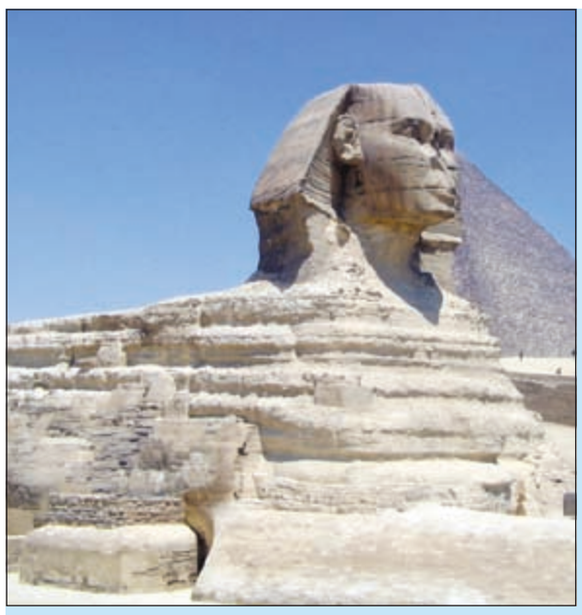

يعتبر تمثال أبوالهول واحدا من أبرز معالم مصر الأثرية والسياحية، كما أنه من المعالم الأكثر غموضا على وجه الأرض، منذ أن تم اكتشافه إلى الآن، حيث لم يتمكن أحد من تحديد تاريخ بنائه بصورة دقيقة حتى اللحظة. واقترح مؤخرا باحثان من أوكرانيا نظرية جديدة مثيرة للجدل يزعمان من خلالها أن «أبوالهول» تم بناؤه قبل ما يقرب من 800 ألف سنة، وهي النظرية التي قدمت ضمن فعاليات المؤتمر الدولي لعلم الآثار الجغرافية وعلم المعادن الأثرية الذي أقيم بصوفيا تحت عنوان «الجانب الجيولوجي لمشكلة تحديد عمر أبو الهول المصري».

وكانت نقطة البداية لهذين الباحثين الذين توصلا لتلك النتيجة، وهما مانيشيف فجاشيسلاف وألكسندر بارخومينكو، هو ذلك النقاش الذي كان يهدف إلى تحجيم تلك النظرة التقليدية لعلم المصريات التي تشير لاحتمال وجود أصول نائية للحضارة المصرية والأدلة المادية المتعلقة بوجود تآكل مائي حالي في آثار هضبة الجيزة.

وقال مانيشيف وبارخومينكو:« لاتزال مشكلة تحديد عمر تمثال أبو الهول المصري قائمة إلى الآن، رغم سابق البحوث التي أجريت عليه خلال مدة زمنية طويلة. ويسمح النهج الأثري المتعلق بباقي الطرق الطبيعية العلمية بالإجابة عن التساؤل المتعلق بالسن النسبي لأبي الهول. وسمح الفحص البصري الذي تم للتمثال بالوصول لنتيجة تتحدث عن الدور المهم للمياه القادمة من مسطحات مائية كبيرة وغمرت التمثال جزئيا مع تشكيل تجويفات على هيئة موجات على جدرانه العمودية». وعلقت على ذلك تقارير صحافية بقولها إن الأدلة التي توصل إليها الباحثان الأوكرانيان ترتكز على الدراسات الجيولوجية التي تدعم وجهة نظر أستاذ الجيولوجيا، روبرت سكوتش، بخصوص أبي الهول وسنه. ولفتت التقارير إلى أن مانيشيف وبارخومينكو ركزا على الجانب المتدهور في جسد أبي الهول، ولم يتطرقا لملامح التآكل حيث يوجد التمثال، والتي سبق أن قام سكوتش بدراستها في السابق. واقترح الباحثان آلية طبيعية جديدة ربما تشرح تلك التموجات والملامح الغامضة لتمثال أبي الهول. وتلك الآلية هي المرتبطة بتأثير الأمواج على صخور الساحل. وبخصوص ما لاحظه الباحثان من وجود لآثار تجويفات في جسد أبي الهول، أوضح الباحثان الأوكرانيان أنهما يعتقدان أن التمثال ربما تأثر بتلك العملية السابق ذكرها في سياق الغمر بالمسطحات المائية الكبيرة، وليست الفيضانات العادية لنهر النيل. وأضاف الباحثان أن التكوين الجيولوجي لجسد أبي الهول عبارة عن سلسلة من طبقات تتألف من حجر جيري مع طبقات صغيرة متداخلة من الطين. وأشارا إلى أنهم يعتقدون أن تلك التجويفات الموجودة في أبي الهول قد تشكلت في الواقع بداخل عدة طبقات أو أنها تشغل جزءا من طبقة التكوين المتجانس. ولفت الباحثان كذلك إلى أنهما يؤمنان إيمانا راسخا بأن أبي الهول لابد أنه قد غمر لفترة طويلة تحت الماء. ولدعم تلك الفرضية، أشارا لتلك الكتابات الموجودة عن الدراسات الجيولوجية لهضبة الجيزة، موضحين أن ارتفاع مستوى مياه البحر تسبب أيضا في حدوث فيضان بالنيل وإنشاء مسطحات مائية تبقى لفترة طويلة، وهو ما حاول أن يربطه الباحثان من الناحية الزمنية بوقوعه قبل 800 ألف سنة، ما يعني أن الحضارات القديمة تواجدت على كوكبنا قبل فترة طويلة مما يمكن للعلماء أن يقروه.